الأمم المتحدة

E/2004/80

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 June 2004
Arabic
Original: English

**الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤**

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤
البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
**مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي**

## البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي**

### تقرير الأمين العام

موجز

منذ أن اعتمد في عام ١٩٩٩ قرار بشأن وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، ظل الأمين العام يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا البرنامج إلى كل دورة من الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتناول هذا التقرير بقدر من التفصيل آثار مرحلة الانتقال السياسي التي أعقبت رحيل الرئيس أريستيد، ووزع القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات وإنشاء الحكومة المؤقتة وتحدد أنشطة المساعدة الدولية في هايتي. ويعطي التقرير كذلك خلفية للوضع الاقتصادي والسياسي الذي تقوم فيه منظومة الأمم المتحدة بأداء مهامها منذ العام الماضي ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مما يدل على الحاجة للدعم الطويل الأجل. ويشير التقرير أيضا إلى احتمال إنشاء فريق استشاري مخصص لهايتي لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار عملية إنمائية طويلة الأجل.

* E/2004/100 و Corr.2.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة من أجل تضمينها آخر التطورات المتعلقة بالحالة في هايتي.

090704 090704 04-39396 (A)

## مقدمة

١ - في قراره ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، دعا مجلس الأمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الإسهام في صياغة برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي. واستجاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدعوة بإنشاء فريق استشاري مخصص لهايتي. وبعد أن زار هذا الفريق البلد في مهمة لتقييم الاحتياجات، قدم استنتاجاته إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ (انظر E/1999/103).

٢ - وفي قراره ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، قام المجلس، بناء على توصيات الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، بتوجيه طلب إلى الأمين العام يدعوه إلى أن يقوم، بالتشاور مع حكومة هايتي، بوضع استراتيجية وبرنامج طويل الأجل ... لدعم هايتي في مجالات مثل التعليم وبناء السلم والقضاء على الفقر، والاندماج الاجتماعي، والعمالة المنتجة والتجارة والإنعاش الدائم والتنمية المستدامة والهادفة خصوصا إلى تعزيز بناء القدرات في المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني على السواء.

٣ - ومنذ ذلك الحين ما فتئ الأمين العام يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار ١١/١٩٩٩ إلى المجلس في كل دورة من دوراته الموضوعية (انظر E/2000/63 و E/2001/67 و E/2002/56 و E/2003/54). وقام المجلس باعتماد طائفة من القرارات والمقررات (القرارات ٤/١٩٩٩ و ١١/١٩٩٩ و ٢٥/٢٠٠١ و ٢٢/٢٠٠٢ و ٤٦/٢٠٠٣ والمقررين ٢٣٥/٢٠٠٠ و ٢٩٠/٢٠٠١) ظل المجلس يحيط فيها علما بتلك التقارير ويطلب إلى الأمين العام تقديم نسخ مستكملة منها إلى المجلس في دوراته الموضوعية التي تلي. ويقدم هذا التقرير بموجب القرار ٤٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في هايتي، بتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، وبإعداد ذلك التقرير لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضوء التطورات الحاصلة في هايتي.

## أولا - الأوضاع الوطنية والاقتصادية العامة

### ألف - السياق السياسي والأمني على الصعيد الوطني

٤ - منذ الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في عام ٢٠٠٠ ظلت هايتي تواجه تقلبات عاصفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فلقد شهدت فترة رئاسة جان - بيرتراند أريستيد أزمات داخل الحكومة فضلا عن منازعات شديدة من قبل المعارضة، تميزت بتعاظم اتجاهات التطرف وازدياد المظاهرات. وفي أواخر عام ٢٠٠٣ قامت

أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، خاصة الفئات المتطرفة في أوساط طلاب الجامعة بالمزيد من مظاهرات الاحتجاج السلمية ضد الحكومة، وطالبت بقوة باستقالة الرئيس أريستيد. وحملت هذه الفئات حكومة الرئيس أريستيد وحزب ''لافالاس'' الحاكم المسؤولية عن استمرار الفساد وحالات التدهور الإداري والاقتصادي والاجتماعي. وظلت أعمال الاحتجاج الجماهيري والمظاهرات والإضرابات تقابل بقدر متعاظم من القمع والعنف مما أسفر عن مقتل بعض المواطنين وأدى إلى إخلال خطير بإسلوب الحياة وتدمير الممتلكات.

٥ - وفي مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٤ نشب صراع مسلح في مدينة غونييف، رابع أكبر مدينة في البلد، وانتشر منها إلى مناطق أخرى. واندلعت أعمال العنف وإطلاق النار والتخريب والسلب والنهب خلال قيام رجال الشرطة وأفراد الجماعات الموالين لأريستيد بمحاولات للسيطرة على الانتفاضة. وسيطر المتمردون تدريجيا على قطاع كبير من الجزء الشمالي من هايتي وامتد نفوذهم إلى مناطق أخرى. وإزاء خطر الاستيلاء الوشيك على العاصمة، بورت - أو - برنس، من قبل المتمردين المسلحين، استقال الرئيس أريستيد يوم ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وغادر البلاد إلى المنفى. وقام رئيس الوزراء نبتون بتلاوة رسالة استقالة أريستيد، وتولى السيد بونيفاس ألكسندر، رئيس المحكمة العليا لهايتي، مهام الرئيس المؤقت لهايتي وفقا لقواعد الخلافة التي ينص عليها الدستور.

٦ - وفي نفس اليوم قدم الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة رسالة من الرئيس المؤقت يطلب فيها تقديم المساعدة، وحوت الرسالة إذنا بخول لقوات الأمم المتحدة دخول هايتي. واستجابة لهذا الطلب اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) الذي أذن فيه بالقيام فورا بوزع قوة مؤقتة متعددة الجنسيات في هايتي. وكانت هذه القوة تتألف من قوات مقدمة من شيلي وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بلغ قوام القوات العسكرية الموحدة التي تقودها الولايات المتحدة ٣ ٧٠٠ جندي[1] وكانت المهمة الأساسية التي أوكلت إليها هي استعادة النظام العام في هايتي وتهيئة الأجواء لبعثة متابعة لتحقيق الاستقرار تتولى الأمم المتحدة قيادتها.

٧ - ولأغراض العملية الانتقالية قام مجلس ثلاثي يتألف من ممثل لكل من حزب لافالاس وتجمع أحزاب المعارضة والمجتمع الدولي، يوم ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، باختيار ''مجلس حكماء'' (''Conceil des Sages'') مكون من سبعة أشخاص مستقلين، تنحصر مهمتهم الأساسية في انتخاب رئيس وزراء جديد. واختار المجلس السيد جيرار لاتورتو، وهو موظف سابق في الأمم المتحدة كان قد تولى منصب رئيس الوزراء في فترة سابقة، لكي يكون رئيس وزراء هايتي. وقدم المجلس المساعدة في تشكيل حكومة انتقالية تتألف من ١٣ عضوا من

الشخصيات العامة المستقلة، وتضم ٣ نساء. وتولت هذه الحكومة المهام العسيرة المتمثلة في التحضير لانتخابات ديمقراطية وشفافة خلال العامين المقبلين، وحل الأزمة السياسية بالحوار والمصالحة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بخفض المستوى العام للفقر في البلد.

## باء – الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة

٨ – لا تزال هايتي أكثر بلدان نصف الكرة الغربي فقرا، مما يدخلها في عداد أقل البلدان نموا. ويبلغ عدد سكانها ٨ ملايين نسمة ومساحتها ٢٧,٨ ألف كيلومتر مربع، ومتوسط كثافة سكانها هي ٢٨٠ شخصا لكل كيلومتر مربع. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٤٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة؛ ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ٥٤ عاما (بالمقارنة مع ٧٠ في البلدان المجاورة)؛ والمتوسط الكلي للخصوبة حوالي ٤,٨ (بالمقارنة مع ٢,٨ في بلدان نصف الكرة الغربي الأخرى). ويعاني نصف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة من سوء التغذية ويعتبر ٥٢ في المائة من الأميين. ويعود السبب المباشر في سوء الأداء الاقتصادي للبلد إلى تدني متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حيث لم يتجاوز ٥,٢ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥؛ والمعدل العالي للوفيات إلى سوء الأحوال المعيشية، وانعدام المياه المأمونة، وسوء التغذية، والافتقار للعناية الطبية، وارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وإلى عوامل أخرى.

٩ – وخلال السنوات المنصرمة كان مرد الأحوال الاقتصادية الحرجة لهايتي إلى الحالة السياسية، مما أثر بشكل سلبي على كفاءة القطاع العام وعلى الاستثمارات المحلية، كما أدت إلى زيادة في التضخم نظرا لعدم قدرة البلد على استدامة حالات العجز المالي. وإذا كانت للأحداث التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية نتيجة واحدة فهي زيادة خطورة الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد.

١٠ – وفيما يتصل بالعجز المالي (٢,٥–٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) الذي حدث خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، انطلقت شائعات تقول بأن المبالغ المودعة بالدولار في البلد سوف تحول إلى الغورد (العملة المحلية لهايتي) مما أدى إلى سحب ٩٠ مليون دولار من النظام المصرفي. ومن جراء ذلك طرأ انخفاض متواصل على قيمة الغورد مقابل الدولار وازدادت ضغوط التضخم حدة. وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٤، انخفض صافي الاحتياطي الدولي إلى ٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو العام الذي غادر فيه الرئيس أريستيد. وبسبب تدهور الثقة في العملة المحلية لا تزال معظم المحلات التجارية تجري

قدر كبير من معاملاتها التجارية بدولارات الولايات المتحدة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الأصول والمدخرات والقروض المودعة بالدولار في النظام المالي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ قدر إجمالي قيمة أصول النظام المصرفي بمبلغ ١,٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وبلغت حصته ٤٩ في المائة بدولارات الولايات المتحدة[٢]. كما بلغت حصة القطاع غير الرسمي (الأعمال التجارية غير المرخص بها) حوالي ٧٠ في المائة من الاقتصاد. ولا تزال للزراعة أهميتها بالنسبة للاقتصاد، رغم صعوبتها المتزايدة في ريف يعاني من التدهور الإيكولوجي، إذ يعمل فيها ٦٧,٨ في المائة من السكان الناشطين وتبلغ حصتها قرابة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١١ - لقد أدى قرار حكومة هايتي بوقف الإعانات المالية للمنتجات النفطية إلى نتائج لا تزال تؤثر سلبا على الأسعار في طلمبات ضخ البترين. ولا تزل هذه النتائج تؤثر على اتجاه التضخم الحاد في مجال الاقتصاد، بحيث أدت إلى انخفاض مطرد في قيمة الغورد منذ عام ٢٠٠٣، بحيث انخفض سعره من ٢٥ غورد مقابل دولار واحد إلى ٥٠ غورد مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة، وحقق استقرارا نسبيا في بداية عام ٢٠٠٤ بحيث صارت ٣٩-٤٠ غورد تعادل دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة. ولهذا قام المصرف المركزي في عام ٢٠٠٣ بتشديد قبضته على السياسات النقدية، وبتطبيق آلية مرنة لتحديد الأسعار المحلية للنفط. وعمدت الحكومة كذلك إلى اتخاذ تدابير أخرى ترمي إلى تثبيت هذه المكاسب الأولية للاستقرار، وذلك بتسديد متأخراتها الخارجية بالإضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على هياكلها[٣].

١٢ - وبعد عامين من الانكماش، أدت إلى انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي تراوح من ١,٢ في المائة إلى ٠,٩ في المائة خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي، شهد بوادر الاقتصاد انتعاش تتمثل في زيادة مقدارها ٠,٥ في المائة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣. بيد أن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى بطء في هذا النمو الاقتصادي وإلى توقف البرنامج المراقب من قبل الموظفين التابع لصندوق النقد الدولي خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وتراكم العجز العام في هايتي بحيث بلغت قيمته ٣ بلايين غورد.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ دعا رئيس الوزراء الجديد إلى التزام جماعي سنوي من قبل المانحين من أجل دعم هايتي بحيث تتمكن من تحقيق نتائج قابلة للاستدامة. وأعلن أولويات السياسة التي تتبعها حكومته فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن المجالات الرئيسية

للتدابير التي حددتها الحكومة الانتقالية تشمل تحديث مؤسسات الدولة، والأمن العام، والهياكل الأساسية، والتعليم، والبيئة والاقتصاد، والمالية[٤].

## جيم – المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى هايتي

١٤ – استمر التوقف عن معظم المساعدة الخارجية إلى هايتي حتى مطلع عام ٢٠٠٤. ولكن الوضع السياسي الجديد شجع الشركاء الإنمائيين الرئيسيين على استئناف تقديم هذا الدعم. وعلى عقد اجتماع في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ للنظر في الأولويات السياسية للحكومة الانتقالية ولوضع خطة للعمل. وأعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي عن عزمهما على قيادة عملية التقييم من أجل إعداد إطار مؤقت للتعاون من جانب المانحين. وتتعاون وكالات الأمم المتحدة مع سلطات هايتي على تطبيق هذه الاستراتيجيات الانتقالية على مسائل تتراوح من تقديم المساعدة الإنسانية إلى التنمية. وأعلنت السلطات أنها ستشرع في تنفيذ خطة وطنية للتشييد خلال تلك السنة، تشمل استراتيجية وطنية في مجالات التشييد وإعادة الإعمار وبرامج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، ووضع الأساس اللازم للتنمية المستدامة على المدى الطويل[٥]. ومن المقرر عقد مؤتمر لمائدة مستديرة للمانحين في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤ تعرض فيه نتائج التقييم المتعدد المانحين. وسوف يشترك في استضافة المؤتمر البنك الدولي والأمم المتحدة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

١٥ – مؤسسات بريتون وودز: في منتصف عام ٢٠٠٠ قامت حكومة هاييتي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإجراء مباحثات بشأن إعداد ورقة مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر. بيد أن هذه المباحثات تعثرت خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ بسبب مشاكل لها صلة باتفاق كان قد أبرم بين البنك الدولي والحكومة بشأن إدخال إصلاحات على إدارة النفقات العامة ومشاكل أخرى متصلة بالوضع السياسي العام.

١٦ – وفي عام ٢٠٠٢ قام صندوق النقد الدولي بالتوقيع على برنامج مراقب من قبل الموظفين مع سلطات هايتي. وركز هذا البرنامج على ”تقوية الاستقرار الاقتصادي والبدء في إصلاحات هيكلية رئيسية في القطاعين العام والمصرفي. وكانت أهداف السلطات تتمثل في وضع سجل لتتبع تطبيق السياسات وتسديد الديون الخارجية، كأساس لمنشأة معنية بالحد من الفقر وحفز النمو مع عودة الجهات المانحة إلى التعاون التام“[٦]. بيد أن البرنامج المراقب من قبل الموظفين توقف بشكل مؤقت بسبب الاضطرابات السياسية وسيكون لزاما على الحكومة الانتقالية أن تستأنف التعاون مع صندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ البرنامج.

١٧ – وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ قام البنك الدولي بعقد اجتماع في واشنطن العاصمة مع الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية اتخذ فيه قرار يقضي

بضمان استجابة موحدة للاحتياجات الملحة والمتوسطة الأجل للبلد. وعلى أساس الشراكة مع الحكومة المؤقتة لهايتي تم الاتفاق على إجراء تقييم مشترك تقوم به الحكومة ومانحون متعددو الأطراف يركز على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في هايتي. ويرى المنسق المقيم أن من الممكن للإطار المؤقت للتعاون، الذي يعكف على إعداده البنك الدولي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، أن يحل محل الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر. وبعد ذلك يستطيع البلد أن يباشر هذه المهمة بورقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر.

١٨ - مصرف التنمية للبلدان الأفريقية: استأنف المصرف أنشطته في هايتي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بعد بدء تنفيذ برنامج مراقب من قبل الموظفين مشترك بين حكومة هايتي وصندوق النقد الدولي، وتسديد متأخرات الحكومة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٣ أفاد المصرف بأن ٥٠ من قروضه تعود إلى هايتي، وتبلغ قيمتها ١٧٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وسدد منها المصرف ما قيمته ٦٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كذلك وافق البنك على أربعة قروض لتغطية نفقات ما يلي: '١' إعادة تعمير الهياكل الأساسية في مجال الاقتصاد (٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛ '٢' البرنامج الإنمائي المحلي لتحسين الظروف المعيشية لأضعف الفئات في المناطق الريفية (٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛ '٣' برنامج تكثيف الزراعة (٤١,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛ '٤' إصلاح النظام المالي العام (٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)[٧]. وفي الوقت الحاضر يوجد قرض قيمته ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بانتظار التصديق عليه من قبل البرلمان بعد إجراء الانتخابات الجديدة.

١٩ - دعم المانحين: ظلت فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان ومؤسسات أخرى تقدم الدعم الإنمائي إلى هايتي. وتعتبر حكومة الولايات المتحدة، التي تعمل عن طريق وكالة التنمية الدولية التابعة لها، أكبر مانح ثنائي لهايتي. فخلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣، قامت الوكالة المعنية بتوفير ٨٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساعدة ثنائية للبلد جرى تقديمها أساسا عن طريق منظمات غير حكومية خلال السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠٠٤ تعتزم الوكالة تقديم مساعدة تبلغ قيمتها حوالي ٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجالات الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي والديمقراطية ونظام الحكم. وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، قامت الوكالة الكندية للتنمية الدولية بإنفاق أكثر من ٢٥ مليون دولار ضمن إطار برنامجها الإنمائي صرف معظمها على مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وافقت فرنسا على تقديم مبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ فرنك إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كمساهمة في تغطية

نفقات البرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ الذي تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور الوكالة الرائدة له. ويخصص هذا المبلغ لدعم تشييد صهاريج لتوفير المياه للأسر في الجزء الشمالي الغربي من هايتي لتمكين مئات الأسر من الحصول على مياه الشرب. وقامت المفوضية الأوروبية بتخصيص مبلغ ٥,٤ ملايين فرنك في شكل مساعدة إنسانية طارئة تستفيد منها هايتي في مجالات المياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية والمعونة الغذائية. وسوف يضاف هذا المبلغ إلى ١,٨ ملايين فرنك انفق على المعونة الإنسانية في منتصف آذار/مارس عام ٢٠٠٤ وهنالك مؤسسات أخرى، مثل المنظمة الدولية الناطقة بالفرنسية، تعكف على إجراء تقييم للحالة في هايتي للبدء من أجل تنفيذ برامج إنمائية.

## ثانيا – نظرة عامة على أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هايتي

٢٠ – في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ عين السيد جون ريجينالد دوماس في منصب المستشار الخاص للأمين العام في هايتي وشرع السيد دوماس في إقامة حلقات اتصال مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والأقاليمية، من أجل إيجاد حلول عملية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهايتي. وشدد المستشار الخاص على ضرورة الوجود الدولي في هايتي، وعلى وجوب توجيه الجهود بحيث تفضي إلى تمليك برامج إعادة التعمير لأبناء هايتي أنفسهم.

### ألف – إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

٢١ – طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥٢٩ (٢٠٠٤) إلى الأمين العام أن يضع برنامج عمل للأمم المتحدة بغرض مساعدة العملية السياسية الدستورية ودعم المساعدة الإنسانية والاقتصادية وتعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بسيادة القانون. ودعا المجلس المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، إلى العمل مع شعب هايتي في إطار جهد طويل الأمد لتعزيز إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والمساعدة في وضع استراتيجية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفقر.

٢٢ – وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ شرعت بعثة تقييم متعددة التخصصات تابعة للأمم المتحدة، برئاسة السيد حسين مديلي، وبرعاية السيد دوماس، في جمع المعلومات ذات الصلة في هايتي. واجتمع السيدان مديلي ودوماس بالحكومة الانتقالية وأعضاء المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والإقليمية. وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ قدم الأمين العام تقريره (S/2004/300)، الذي دعا فيه إلى وزع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥٤٢

(٢٠٠٤) الذي أذن فيه بإنشاء البعثة وبوزع ما يصل إلى ٧٠٠ ٦ جندي في هايتي فضلا عن عدد من أفراد الشرطة المدنية ورجال الخدمة المدنية الدوليين والمحليين لا يتجاوز ٦٢٢ ١ شخصا كحد أقصى.

٢٣ - وقامت القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات بتسليم السلطة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يوم ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وسوف تساعد البعثة سلطات هايتي وشعبها على تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، ودعم العملية الدستورية والسياسية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وتنسيقها.

٢٤ - كذلك قام مجلس الأمن بحث منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الحكومة الانتقالية في وضع استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار والقضاء على الفقر. وطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص يتولى تنسيق وقيادة جميع الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي. وتم بالفعل تعيين نائب للممثل الخاص للأمين العام، هو السيد آدما غيندو، الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم/الإنساني.

## باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في هايتي

### البرنامج المتكامل للمساعدة في حالات الطوارئ الموجه إلى الفئات والجماعات الضعيفة في هايتي

٢٥ - في آذار/مارس ٢٠٠٣ قامت منظومة الأمم المتحدة، بالتضافر مع بعض المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية، بوضع اللمسات الأخيرة على برنامج متكامل لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان. ويشكل هذا البرنامج مبادرة من منظومة الأمم المتحدة في هايتي للقيام باستجابة منسقة وسريعة وموجهة ترمي إلى تلبية احتياجات عدد متعاظم من السكان وصل ضعفه حدا بالغا من الخطورة. وتشمل الأهداف الرئيسية للبرنامج ما يلي: '١' إنقاذ الحياة وتخفيف المعاناة البشرية (المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ)؛ '٢' إتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات والمنتجات الأساسية والمساعدة على إعادة تمكين الأسر المعيشية (إعادة التمكين في حالات الطوارئ)؛ '٣' دعم عمليات إعادة التأهيل وتعزيز التقدم المحرز (تعزيز التقدم في حالات الطوارئ)[٨].

٢٦ - ومن المقرر أن يستمر هذا البرنامج لمدة ١٨ شهرا، وقد طلب له مبلغ ٨٣,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لكي يوزع على ١٢٨ من المشاريع المختلفة. وبعد سنة

واحدة من البدء في تنفيذ هذا البرنامج بلغت نسبة تمويله ٤٥ في المائة، وقيمة المساهمات التي له ٣٨,٥ ملايين دولار (انظر المرفق ١-٢).

**النداء العاجل لهايتي لعام ٢٠٠٤**

٢٧ - قام فريق العمل المعني بالاتصال الإنساني التابع للأمم المتحدة بتوجيه رسالة إلى أعضاء البعثة الدائمة في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ ونداء عاجل لتوفير مبلغ ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لحالات الطوارئ. وشدد النداء على الاحتياجات الإنسانية الملحة الناشئة عن الصراع. وأعلن الفريق أن هدفه هو وضع الأساس اللازم لإنعاش قطاع الخدمات الاجتماعية، والقطاع الاقتصادي لمصلحة مواطني هايتي خلال فترة مدتها ستة أشهر. وتتمثل مرحلتا المساعدة المشمولة بالنداء العاجل في ''المساعدة على إنقاذ الحياة في حالات الطوارئ''، وهي تتضمن توفير المساعدة الغذائية والأدوية والأغذية التكميلية ومياه الشرب لمدة ثلاثة أشهر، ووضع الأساس اللازم لانتعاش قوي للاقتصاد؛ وفي مرحلة ''الانتقال إلى التنمية''، وهي تشمل تخطيط التدابير اللازمة خلال فترة مدتها ستة أشهر من أجل الاضطلاع بالأنشطة والمشاريع الإنمائية العاجلة (مياه الشرب والرعاية الصحية الوقائية والتعليم والإنتاج الزراعي والحد من العنف المسلح).

٢٨ - ويعتبر مبلغ النداء العاجل وهو ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مكملا لمبلغ الـ ٨٣,٩ ملايين دولار الذي اقترح من قبل البرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ في عام ٢٠٠٣. وتشترك في هذه العملية منظمة الأغذية والزراعة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي. والقطاعات ذات الصلة التي ذكرت في النداء العاجل هي الزراعة والتنسيق وخدمات الدعم، والأغذية، والصحة، والتعليم، والمياه، والمرافق الصحية، والحماية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والأمن. وحتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ قدمت مساهمات للنداء العاجل لعام ٢٠٠٤ من جانب اسبانيا وألمانيا وأيرلندا وأيطاليا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان وعدد من المنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الدولية (انظر المرفق ٣).

٢٩ - وحتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ جمع النداء العاجل مبلغ ١٠,٧٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من جملة المبلغ المطلوب وهو ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (انظر المرفق الرابع - ٥). وبفضل هذا التمويل تمكنت وكالات الأمم المتحدة من الشروع في تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية وإعادة التعمير في هايتي. بيد أن عدم كفاية الاستجابة المالية لسد احتياجات الطوارئ صار مصدرا لخيبة الأمل والقلق. لذلك ينبغي القيام على سبيل الأولوية بتخصيص الأموال اللازمة لهذه الأنشطة؛ لا سيما أن السيول والفيضانات وحالات انزلاق الكتل الأرضية التي حدثت في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٤، وتسببت في موت أكثر من ١ ٠٠٠ شخص من أبناء هايتي وإحداث تلف وضرر بالغين في جنوب وشرقي البلاد، أدت إلى مفاقمة الأحوال وإلى زيادة درجة الإلحاح على توفير المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة ومتواصلة.

**نظرة عامة على الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هايتي**

٣٠ - في عام ٢٠٠٤ واصل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة تقديم الدعم في أحوال لا تزال تزداد صعوبة.

٣١ - تأمين إتاحة الأغذية: تقوم منظومة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بتوفير المعونة الغذائية لمعظم الفئات الضعيفة في هايتي. ويستند برنامج ''العمليات الخاصة'' الذي تبلغ مدته خمسة أشهر إلى استراتيجيات أوجزت في البرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الكوارث عن شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ونداء الأمم المتحدة العاجل الذي وجه في آذار/مارس ٢٠٠٤. وظلت اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة تقومان الجهة الرائدة في مجال تقييم الاحتياجات الغذائية في الجزء الشمالي من هايتي بهدف تحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحا ومستويات انعدام الأمن الغذائي وحالات نقص التغذية في المناطق الأكثر عوزا. كما يقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ مشاريع لتوزيع الأغذية في بورت - أو - برنس. وفي الجزء الشمالي من هايتي، خاصة في المدارس والمراكز الصحية ودور رعاية الأيتام.

٣٢ - إنعاش قطاع الصحة العامة: قامت قوة العمل المعنية بتوفير الخدمات الصحية في حالات الطوارئ، وهي تتألف من ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأمر وبعض مؤسسات المجتمع المدني بدراسة متأنية للقطاع الصحي. وكانت الأهداف الرئيسية هي '١' إنعاش وتوفير الخدمات الصحية الأساسية على الصعيد الجامعي في بورت - أو - برنس وفي ستة مستشفيات إقليمية أخرى؛ '٢' وضع نظام يتسم بالكفاءة في مجال الخدمات الأساسية في حالات الطوارئ؛ واسترداد برامج الصحة الوقاية والعلاج من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل الرئوي، وأمراض أخرى مماثلة؛ و '٣' الاستجابة لشاغل

رئيسي للسكان وهو إبعاد الأسلحة عن المستشفيات والمراكز الصحية العامة. وفي عام ٢٠٠٤ ركزت اليونيسيف على الدعم المؤسسي للمستشفيات العامة وقامت بتقديم لقاحات ومساعدات طبية لضحايا الاغتصاب وأطفال الشوارع. وساهمت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية بتوزيع ملزمات صحية على المستشفيات والمراكز الصحية وبتوفير الوقود لبعض مؤسسات الصحة العامة.

٣٣ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: أدى العنف وانعدام الأمن إلى تعطيل الأنشطة المتصلة بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكانت وكالات الأمم المتحدة تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في هايتي في مجال حماية السكان من هذا الوباء. وفي هذا السياق جرى تنظيم حملات كبيرة للوقاية وقام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوضع الأساس لتعاون وثيق مع وزارة الصحة في هذا المجال. ولا تزال وكالات الأمم المتحدة العاملة في هايتي تقوم بإعادة تأكيد اهتمامها بمكافحة هذا الوباء، وفي الوقت الحاضر تقوم اليونسكو واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة مشاريع تتعلق بتوعية المجتمعات المحلية وتمكينها، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الأسر التي يوجد فيها من يعاني من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى الأيتام الذين يعانون من هذا الوباء[٩].

٣٤ - الأهداف الإنمائية للألفية: منذ عام ٢٠٠٣ ظلت لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري، والتي تضم أيضا مسؤولين حكوميين، تعمل على إعداد استراتيجيات وسياسات توجيهية تركز على الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن تعذر إحراز تقدم بسبب ضعف السياسات وسوء تنفيذها وكذلك نقص التمويل وسوء إدارة البرامج. وتشير الاتجاهات بوضوح إلى أن هايتي لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ما لم تقم بإحداث تغيرات أساسية في سياساتها وأولويات ميزانياتها وفي قدرة البلد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة من التجارة، وعلى استثارة اهتمام المانحين. ولقد تبنت الحكومة الانتقالية فكرة وضع خطة عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحقوق عام ٢٠١٥. وحان موعد تقديم التقرير الأول لهايتي عن الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - دعم التعليم: قامت وكالات الأمم المتحدة بشن حملة تدعو للعودة إلى الدراسة موجهة إلى الأطفال الذين كانوا مسجلين في المرحلة الأولية وتبلغ نسبتهم ٦٠ في المائة، وذلك قبل تدهور الحالة في البلد. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ كانت نحو ٩٠ في المائة من المدارس قد فتحت أبوابها. وقام العاملون في اليونيسيف بتوزيع لوازم تعليمية وصحية على

الأطفال. وبتزويد أطفال الشوارع بملزمات ترفيهية وبالدعم النفسي من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع.

٣٦ - الأمن العام: اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية في دعم برنامج وطني لنزع السلاح. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤ قاد البرنامج أول حملة تدعو إلى القيام طوعا بتسليم الأسلحة وزاد هذا البرنامج بجعل أفراد المجموعات المسلحة الذين يسلمون أسلحتهم طوعا مؤهلين لتلقي مساعدة مالية تعينهم على إعادة الإدماج، بما في ذلك إعانة مالية لفتح محلات تجارية أو لأغراض التدريب المهني. وهكذا تمكن البرنامج من ربط نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها بالهدف المتمثل في الانتعاش الاقتصادي على نطاق البلاد.

٣٧ - سيادة القانون: ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بتحسين نظام إقامة العدل ومنع الإفلات من العقوبة بتعزيز إدارة نظام المحاكم، من أجل تمكين المجتمع المدني من الاشتراك في الإصلاح القانوني وتعزيز إدارة نظام السجون وتحسين أحوال الحبس. وخلال الفترة المشمولة بهذا المشروع شهدت إدارة نظام السجون وأحوال الحبس تحسنا مطردا. بيد أن هذا التحسن كاد أن يختفي تماما بعد قيام المسجونين بالهرب من السجن الوطني في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وبعد القيام لاحقا بإفساح المجال لهم للخروج، أي بإطلاق سراح جميع المسجونين خلال الفترة المنتهية في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

## جيم - دور الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي

٣٨ - لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي مصدر قلق خطير. فلقد أدى عدم الاستقرار المؤسسي والإفقار الاجتماعي - الاقتصادي وتقلبات حالة الأمن إلى زيادة الإحساس بانفراط عقد النظام والإفلات من العقاب وإلى ازدياد حالات انتهاك حقوق الإنسان وغير ذلك من أعمال العنف (حالات الاعتقال التعسفي والحبس غير القانوني والاختطاف والهجوم على الصحفيين والاتجار بالمرأة والبنت والعنف الجنسي الموجه ضدهما، واستخدام المجندين الأطفال في الصراعات السياسية).

٣٩ - ولقد قام السيد لويس جونييه، الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي بزيارة البلد خلال خريف عام ٢٠٠٣ وكذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان ضمن إطار التعاون التقني في هذا المجال. وقدم السيد لويس تقريرا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين

(E/C.4/2004/108). وأدلى رئيس اللجنة بتصريحات أدان فيها باسم لجنة حقوق الإنسان حالات انتهاك حقوق الإنسان التي وقعت في هايتي ودعا جميع الجهات والقطاعات العاملة في البلد إلى حماية وتعزيز كرامة الإنسان.

## ثالثا – إعادة تقييم البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

٤٠ – عقب البدء في التقييم القطري المشترك في عام ٢٠٠٠، قام الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في هايتي، بالتشاور مع الشركاء الإنمائيين، باقتراح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وكان الهدف هو تعزيز التنمية البشرية المستدامة بالقضاء على الفقر وتيسير الاندماج الاجتماعي وتعزيز حكم القانون بمراعاة واحترام وحماية حقوق الإنسان. وخلال هذه الفترة تعهدت منظومة الأمم المتحدة في هايتي بالمساعدة في الجهود المبذولة في ثلاثة مجالات عريضة هي ما يلي:

- الحكم، بهدف الإسهام في نشر المفاهيم الديمقراطية في أوساط المجتمع على المستويين الوطني والشعبي؛
- الخدمات الاجتماعية الأساسية، بهدف تحسين الأحوال المعيشية؛
- الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة، بهدف تحقيق الأمن الغذائي على صعيد الأسر المعيشية والصعيد الوطني.

٤١ – وخلال عملية إعداد التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية شددت وكالات الأمم المتحدة على ضرورة القيام بعمل سريع للقضاء على الفقر. وفي عام ٢٠٠٣ قررت هذه الوكالات تنفيذ البرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ، الموجه إلى الفئات والجماعات الضعيفة في هايتي من أجل مساعدتها في جهودها الرامية للحصول على الخدمات والمنتجات الضرورية، مع تحقيق التكامل بين هذه الجهود وعملية التنمية الطويلة الأجل[١٠]. ولا يزال يلزم تقديم مساهمات مالية إضافية من أجل تنفيذ هذا البرنامج.

٤٢ – وما فتئت الحكومة الانتقالية، تقوم بالاشتراك مع المؤسسات المتعددة الأطراف والمانحين القطريين، بالتركيز على عملية إعداد الإطار المؤقت للتعاون، لكي يكون بمثابة إطار وطني للتنمية. ومن شأن هذا الإطار، الذي يمكن أن يكون بديلا للورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر، أن يشكل أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقة مرجعية لها قيمتها بالنسبة للتنسيق فيما بين المانحين.

٤٣ - ومن شأن مثل هذه المبادرات، بالإضافة إلى عملية وزع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هايتي، أن تفضي إلى تقوية التزام الأمم المتحدة بتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الطويلة الأجل. وتعتبر الالتزامات والتدابير الطويلة الأجل التي تقوم باتخاذها سلطات هايتي وشركاؤها الإنمائيون عوامل لا غنى عنها في التصدي الفعال للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية الكبيرة التي تواجه البلاد. وينبغي أن تقوم على جوانب رئيسية من جوانب التنمية، تشمل التنمية الريفية المستدامة وتنويع الاقتصاد وحماية البيئة، والتعليم، وإقامة الهياكل المؤسسية للقطاع العام. وسوف تكون التقارير الوطنية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مصدرا للمعايير والمقاييس اللازمة في هذا المجال. ويمكن إجراء استعراض للاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل والدعم المقدم إلى هايتي على أساس منتظم ضمن إطار عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

**٤٤ - ظل الدعم الدولي المقدم إلى هايتي خلال السنوات الماضية محدود النطاق. فلقد حالت الأزمة السياسية المتعاظمة دون وصول المانحين الدوليين إلى هايتي. واليوم يلزم بذل جهود جديدة من قبل الحكومة المؤقتة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتأمين الدعم الطويل الأجل لهايتي. فإعادة تعمير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تتطلب بذل جهد طويل الأجل والالتزام من جانب المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الدعم الذي يلزم تقديمه إلى حكومة وإلى شعب هايتي لتمكينهما من إقامة المؤسسات الديمقراطية اللازمة.**

**٤٥ - وفي ضوء حقائق اليوم لا بد من إعادة النظر في الدعم الطويل الأجل المقدم من قبل الأمم المتحدة لتلبية احتياجات هايتي. ورغم المبادرات العديدة التي يجري القيام بها على الصعيد الميداني لمساعدة حكومة هايتي على إنجاز المهام المذكورة أعلاه، إلا أن من المهم أيضا القيام على المستوى الحكومي الدولي بالمتابعة المناسبة من أجل ضمان اتباع نهج شامل إزاء الحالة في هايتي، على أن يشمل ذلك الاستقرار السياسي والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي. وبالنظر إلى أوجه الترابط بين هذين العنصرين، يصبح التفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمرا ملائما. وتدل تجارب الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان الأفريقية التي خرجت من المنازعات لتوها، إن من الممكن القيام على الصعيد الحكومي الدولي باتخاذ بضعة تدابير ترمي إلى تحقيق التماسك في معالجة حالات هذه البلدان.**

**٤٦ - وخلال الاجتماع الذي عقده رئيس وزراء الحكومة الانتقالية لهايتي، مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوم ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ طلب إلى المجلس إنشاء فريق**

**استشاري مخصص لهايتي لكي يساعد في تنسيق عملية وضع برنامج طويل الأجل لتقديم المساعدة إلى هذا البلد وفي تنسيق الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها أو يعتزم الاضطلاع بها بالتعاون مع مجتمع المانحين والحكومة تحقيقا لتلك الغاية.**

**٤٧ - وفي ضوء التغيرات التي لا تزال تطرأ على البيئة السياسية في هايتي، والخبرة التي اكتسبت من عمل الفريقين الاستشاريين لغينيا - بيساو وبوروندي والتابعين للمجلس، لربما يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن ينظر في مسألة إنشاء فريق استشاري مخصص لهايتي بهدف زيادة التنسيق والترابط في عملية وضع برنامج طويل الأجل للمساعدة. ويمكن أن تسند إلى هذا الفريق ولاية تشمل ما يلي: دراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية لهايتي؛ واستعراض برامج المساعدة ذات الصلة؛ وإعداد توصيات لبرنامج طويل الأجل للدعم على أساس الأولويات الإنمائية، لهايتي، وذلك بإدماج خدمات الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة التعمير والتنمية ضمن إطار شامل يرمي إلى تحقيق السلام والاستقرار؛ وإسداء المشورة بشأن لكفالة جعل المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي دعما لهايتي وافية بالغرض ومنطقية ومنسقة بصورة جيدة وفعالة وتعين على التنسيق.**

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ''هايتي: الأزمة الاجتماعية - السياسية، التقرير رقم ١٠ عن الحالة مقدم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

(٢) معلومات مقدمة من مصرف جمهورية هايتي.

(٣) صندوق النقد الدولي، ''هايتي: البرنامج المراقب من قبل الموظفين الذي أعدته الإدارة المعنية بنصف الكرة الغربي''، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

(٤) جيرار لاتور تو، البيان الاستهلالي، الاجتماع المعقود مع حكومات المانحين والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية الدولية، بورت - أو - برينس، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٥) انظر نشرة أنباء البنك الدولي رقم 2002/281/LAC المعنونة ''المانحون يجتمعون للاتفاق على نهج موحد إزاء هايتي''، و "Réunion Gouvernment et Bailleurs de Fonds: Pour la Préparation de l'Exercise d'Identification d'un Cadre de Coopération Intérimaire (CCI)-22 Avril 2004, Port-au-Prince, Haiti".

(٦) صندوق النقد الدولي، هايتي: البرنامج المراقب من قبل الموظفين الذي أعدته الإدارة المعنية بنصف الكرة الغربي، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، صفحة ١.

(٧) بنك التنمية للبلدان الأمريكية، ٢٠٠٣، التقرير السنوي، واشنطن العاصمة، الصفحتان ٦٠ و ٦١.

(٨) منظومة الأمم المتحدة، جمهورية هايتي، البرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ الموجه إلى الفئات والجماعات الضعيفة في هايتي، آذار/مارس ٢٠٠٣، صفحة ١٩.

(٩) انظر ''برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هايتي''، http://www.unaids.org/Unaids/EN/geographical+area/by+ country/haiti.asp.

(١٠) منظومة الأمم المتحدة، جمهورية هايتي، البرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ الموجه إلى الفئات والجماعات الضعيفة في هايتي، آذار/مارس ٢٠٠٣، صفحة ٢٤.

# المرفق

## - ١

**الموجز المالي للبرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ حسب مركز المشاريع**

**(بيانات قام بجمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هايتي: النداء العاجل، آذار/مارس ٢٠٠٤)**

| مركز المشروع | عدد المشاريع | إجمالي التبرعات | نسبة مئوية |
|---|---|---|---|
| قيد الاستعراض | ٢ | ١٢ ٣٨٠ ٠٠٠ | ٣٢,١ |
| معتمد | ١٦ | ٦ ٨٨٥ ٠٠٠ | ١٧,٩ |
| قيد التنفيذ | ٢١ | ١٣ ٤٠٤ ٠٨١ | ٣٤,٨ |
| أنجز | ٢ | ٥ ٨٥٠ ٠٠٠ | ١٥,٢ |
| **المجموع** | **٤١** | **٣٨ ٥١٩ ٨٨١** | **١٠٠,٠** |

## - ٢

**الموجز المالي للبرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ**

**(بيانات قام بجمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هايتي: النداء العاجل، آذار/مارس ٢٠٠٤)**

| القطاع | عدد المشاريع المقترحة | الاحتياجات | عدد المشاريع الممولة | التبرعات الواردة | النسبة المئوية للاستجابة |
|---|---|---|---|---|---|
| الصحة | ٢٠ | ٢١ ١٤٤ ٠٠٠ | ٧ | ٤ ٧٥٠ ٠٠٠ | ٢٢,٤ |
| المياه والمرافق الصحية | ٣٥ | ١٣ ١٢٨ ٠٠٠ | ١٩ | ٦ ٩٩٦ ٥٠٠ | ٥٣,٣ |
| الأمن الغذائي | ١٥ | ١٣ ٨١٥ ٠٠٠ | ٦ | ١٢ ٨٤٦ ٥٨١ | ٩٢,٩ |
| منع الكوارث | ١٢ | ٢ ٦٤٩ ٠٠٠ | ٣ | ٤٣٠ ٠٠٠ | ١٦,٢ |
| التعليم | ٤ | ١ ٨٣٥ ٠٠٠ | صفر | صفر | صفر |
| الحكومي | ٥ | ٣ ٥٥٠ ٠٠٠ | ١ | ١ ٠٢٥ ٠٠٠ | ٢٨,٨ |
| الفئات الضعيفة | ١١ | ٢ ٨٢٥ ٠٠٠ | ٢ | ١٩٣ ٨٠٠ | ٦,٨ |
| الانتعاش الاقتصادي | ٢٤ | ٢٤ ٥٢٤ ٠٠٠ | صفر | صفر | صفر |
| التنسيق | ٢ | ٤٤٣ ٠٠٠ | ٢ | ٢٧٨ ٠٠٠ | ٦٢,٧ |
| لا ينطبق | صفر | صفر | ١ | ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ | غير متاح |
| **المجموع** | **١٢٨** | **٨٣ ٩١٣ ٠٠٠** | **٤١** | **٣٨ ٥١٩ ٨٨١** | **٤٥,٩** |

– ٣ –

## النداء العاجل الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل هايتي: النداء العاجل لعام ٢٠٠٤

## تفاصيل التبرعات المقدمة عن طريق المنظمات المعنية الموجهة للنداء حسب المانحين حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

## بيانات قام بجمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أساس معلومات قدمتها المنظمات المعنية الموجهة للنداء

### الجزء ألف – التبرعات غير المتصلة بالأغذية

| الجهة المانحة | القناة | المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة) |
|---|---|---|
| كندا | منظمة الأغذية والزراعة | ١ ٧٣٠ ٢٣١ |
| | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | |
| | منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية | |
| | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة | |
| | اليونيسيف | |
| المفوضية الأوروبية | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | ٣٣٠ ٥١٦ |
| أيرلندا | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | ٦٠ ٩٧٦ |
| إيطاليا | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | ٤٨٦ ٨٩٢ |
| | برنامج الأغذية العالمي | |
| فرنسا | برنامج الأغذية العالمي | ٧٥٠ ٠٠٠ |
| فنلندا | اليونيسيف | ٢٤٨ ٧٥٦ |
| النرويج | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | ١ ٢٧٠ ٥٣٥ |
| نيوزيلندا | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | ٦٨ ٩٦٦ |
| هيئات خاصة/منظمات غير حكومية/هيئات دولية | | ١٨٦ ٥٦٧ |
| إسبانيا | برنامج الأغذية العالمي | ٣٧٣ ١٣٤ |
| السويد | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | ٩١٣ ٤٧٢ |
| | منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية | |
| | اليونيسيف | |
| | برنامج الأغذية العالمي | |

| الجهة المانحة | القناة | المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة) |
|---|---|---|
| المملكة المتحدة | منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية | ١ ٤٥١ ٢٥٨ |
| | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة | |
| الولايات المتحدة | منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية | ٧٠٠ ٠٠٠ |
| | اليونيسيف | |
| **مجموع التبرعات غير المتصلة بالأغذية** | | **٨ ٥٧١ ٣٠٣** |

## الجزء باء – المعونة الغذائية

| الجهة المانحة | نوعية الأغذية | الأغذية (بملايين الأطنان) | المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة) |
|---|---|---|---|
| ألمانيا | متنوعة | ٧٦٧ | ٦٠٩ ٧٥٦ |
| سويسرا | متنوعة | ٦٨١ | ٣٩٠ ٦٢٦ |
| فرنسا | متنوعة | ٩٧٢ | ٧٥٠ ٠٠٠ |
| اليابان | حبوب | ٥٦٢ | ٤٥٨ ٧١٥ |
| **مجموع المعونة الغذائية** | | | **٢ ٢٠٩ ٠٩٦** |
| **المجموع الكلي للجزء ألف والجزء باء** | | | **١٠ ٧٨٠ ٣٩٩** |

**نداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لهايتي: النداء العاجل لعام ٢٠٠٤**

**موجز الاحتياجات والمساهمات بدولارات الولايات المتحدة حسب المنظمات الموجهة للنداء في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤**

**معلومات قام بجمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أساس بيانات مقدمة من المنظمات الموجهة للنداء المعنية**

| المنظمة الموجهة للنداء | الاحتياجات الأصلية | الاحتياجات المنقحة | الاحتياجات المرحلة | التبرعات المعلنة | التبرعات | إجمالي الموارد المتاحة | الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها | النسبة المئوية للتبرعات المسددة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منظمة الأغذية والزراعة | ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ | ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ | صفر | صفر | ٣٠٣ ٦٠٠ | ٣٠٣ ٦٠٠ | ٣ ٦٩٦ ٤٠٠ | ٧,٦ |
| مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | ٤٠٨ ١٠٠ | ٤٠٨ ١٠٠ | صفر | ٧٢٥ ٠٨٩ | ١١٢ ٩٩٥ | ٨٣٨ ٠٨٤ | -٤٢٩ ٩٨٤ | ١٠٠,٠ |
| مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | ٨ ٧٠٠ | ٨ ٧٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | ٨ ٧٠٠ | ٠,٠ |
| منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية | ٣ ٢١٠ ٠٠٠ | ٣ ٢١٠ ٠٠٠ | صفر | ١ ٣٦٦ ٧٧٠ | ٦٢٥ ٥٦٤ | ١ ٩٩٢ ٣٣٤ | ١ ٢١٧ ٦٦٦ | ٦٢,١ |
| مؤسسة الأمم المتحدة للموئل | ٥٩٧ ٥٠٠ | ٥٩٧ ٥٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | ٥٩٧ ٥٠٠ | ٠,٠ |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | ٣ ٢٦١ ٧٠٠ | ٣ ٢٦١ ٧٠٠ | صفر | صفر | ٦٨ ٩٦٦ | ٦٨ ٩٦٦ | ٣ ١٩٢ ٧٣٤ | ٢,١ |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة | ٩٨٤ ٩٠٠ | ٩٨٤ ٩٠٠ | صفر | ٣٦٥ ١٣٣ | ٦٢١ ١٥٨ | ٩٨٦ ٢٩١ | -١ ٣٩١ | ١٠٠,٠ |
| اليونسكو | ٥٠٠ ٠٠٠ | ٥٠٠ ٠٠٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | ٥٠٠ ٠٠٠ | ٠,٠ |
| صندوق الأمم المتحدة للسكان | ٢ ٤٥٧ ٧٢٦ | ٢ ٤٥٧ ٧٢٦ | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢ ٤٥٧ ٧٢٦ | ٠,٠ |
| اليونيسيف | ٨ ٦٦٤ ٧٧٢ | ٨ ٦٦٤ ٧٧٢ | صفر | ١ ٠٩٦ ٢٤٩ | ٦٣٤ ٣٢٩ | ١ ٧٣٠ ٥٧٨ | ٦ ٩٣٤ ١٩٤ | ٢٠,٠ |

| المنظمة الموجهة للنداء | الاحتياجات الأصلية | الاحتياجات المنقحة | الاحتياجات المرحلة | التبرعات المعلنة | التبرعات | إجمالي الموارد المتاحة | الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها | النسبة المئوية للتبرعات المسددة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة | ١٦٨ ٢٥٠ | ١٦٨ ٢٥٠ | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٦٨ ٢٥٠ | ٠,٠ |
| برنامج الأغذية العالمي | ١٠ ٨١٣ ٢١٤ | ١٠ ٨١٣ ٢١٤ | صفر | صفر | ٤ ٨٦٠ ٥٤٦ | ٤ ٨٦٠ ٥٤٦ | ٥ ٩٥٢ ٦٦٨ | ٤٥,٠ |
| **المجموع الكلي** | **٣٥ ٠٧٤ ٨٦٢** | **٣٥ ٠٧٤ ٨٦٢** | **صفر** | **٣ ٥٥٣ ٢٤١** | **٧ ٢٢٧ ١٥٨** | **١٠ ٧٨٠ ٣٩٩** | **٢٤ ٢٩٤ ٤٦٣** | **٣٠,٧** |

## ٥ - نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات لهايتي: النداء العاجل لعام ٢٠٠٤

### موجز مالي مستكمل حسب المنظمات الموجهة للنداء (بيانات قام بجمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤